

تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عمان في ظل الإصلاحات الاقتصادية (دراسة بحثية للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨)

The development of foreign direct investment in the Sultanate of Oman in light of economic reforms (research study for the years 2014-2018)

إعداد الدكتور/ علي عماد محمد ازهر

دكتوراه في الفلسفة/ الاقتصاد وإدارة المؤسسات، باحث، وزارة التربية والتعليم - المملكة الأردنية الهاشمية

Email: LokcLokey@gmail.com

الخلاصة

يتناول هذا البحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان باعتباره أحد مصادر التمويل الخارجي المرغوب فيه في الوقت الحاضر. وبما أن القطاع الخدمي، الصناعي، الزراعي من القطاعات الأخرى في عمان بانه قطاع أكثر جذباً للمستثمرين نسبة لقلّة مخاطره وتوفير المناخ الملائم للاستثمار. اتبعت الدراسة اسلوب المنهج الوصفي والتحليلي والإطار القانوني لسلطنة عمان، كما تم تسليط الضوء على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقييم المناخ الاستثماري واهم العوائق في الاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، الصادرات، الواردات، النمو.

The development of foreign direct investment in the Sultanate of Oman in light of economic reforms (research study for the years 2014-2018)

Abstract

This research on foreign direct investment in the Sultanate of Oman is considered as one of the desirable sources of external financing at present. Since the service, industrial and agricultural sectors are other sectors in Oman, as it is a more attractive sector for investors due to its low risk, the climate is suitable for investment. The study followed the descriptive and analytical approach and the legal framework of the Sultanate of Oman, as well as the light of the volume of foreign investments and evaluation of the investment climate and the most important obstacles in foreign direct investment.

Keywords: foreign direct investment, investment climate, exports, imports, growth.

المقدمة

يعتبر الاستثمار الاجنبي احد ابرز القضايا التي تعول عليها سلطنة عمان في تنفيذ برامج وسياسات تنويع الدخل الذي تبنته حكومة سلطنة عمان ضمن الرؤيا المستقبلية للاقتصاد العماني، الامر يتطلب توافر بيانات ذات صلة تتسم بالجودة والشمول وحسن التوقيت . ومثلما هو الحال في السنوات الماضية ، فان نتائج المسح الاخير تظهر تناميا لافتا لحجم الاستثمار بشقيه المباشر وغير مباشر ، مدعوما بسياسات حكومية مستنيرة وتشريعات وحوافز اقتصادية بافضل المعايير والممارسات العالمية . كذلك يعزى تدفق الاستثمارات الاجنبية في سلطنة عمان الى المكانة المرموقة ، اقليميا ، ودوليا ، التي تبوؤها السلطنة في عالم اليوم بصفتها بيئة جذابة للاستثمار وبالنظر ماتتمتع به من موقع استراتيجي .

وفي الوقت التي تتطلع فيه سلطنة عمان بثقتها الى المستقبل فانها تعمل بجهود متواصلة من اجل تطوير وتنويع موارد ومصادر تنمية الاقتصاد الوطني.

واهمية توسيع رقعة الاستثمارات في سلطنة عمان على نحو يتكامل مع الاستثمارات المحلية ويساهم في تنميتها وذلك في إطار علاقات التعاون الاقليمية والدولية الثنائية ومتعددة الاطراف حيث تم خلال الاعوام الماضية التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة وذلك فيما يتعلق بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث في الآثار السلبية لمناخ الاستثمار في جذب المستثمرين الأجانب في سلطنة عمان وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني تحديدا القوانين واللوائح التي تحكم التعامل فيه والبيئة المتاحة التي تحيط بالاستثمار وتشجيع الاستثمار المحلي و الاجنبي و جلب المستثمرين الاجانب للعمل في المجال الاستثماري في عمان ، وللاجابة على السؤال ما هو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى سلطنة عمان وماهي ومصادرها ؟

اهداف البحث:

ان الهدف من البحث هو وصف وتحليل وتسليط الضوء على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سلطنة عمان ومن اجل ذلك تم تحقيق الاهداف الاتية:

تم تحديد اسلوب المنهج الوصفي والتحليلي للاستثمار الاجنبي المباشر

تم تحديد الإطار القانوني لسلطنة عمان، كما تم تسليط الضوء على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقييم المناخ الاستثماري واهم العوائق في الاستثمار الاجنبي المباشر.

نموذج البحث:

لدراسة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبعض المتغيرات الاقتصادية تم استخدام النموذج الإحصائي التالي: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي:

يشير تابع الإنتاج إلى أن حجم الإنتاج يتحدد بعاملين هما رأس المال (K) والعمل (L) ومجموعة من العوامل الأخرى المؤثرة في عملية النمو. ويمكن التعبير رياضياً عن تابع الإنتاج بالشكل التالي:

$$Y = F (L , K) \quad (1)$$

وفي هذه الحالة عند تقدير أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي سوف تتم إضافة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد طرحها من رأس المال المستثمر في الاقتصاد تجنباً لحدوث مشكلة الازدواج الخطي المتعدد، وكذلك سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالنتائج المحلي الإجمالي الصافي (y) وهذا ما تعبر عنه العلاقة التالية :

$$Y = F (X1 , X2 , X3) \quad (2)$$

حيث إن:

Y : معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

X1 : الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

X2 : رأس المال المحلي.

X3 : معدل النمو في القوة العاملة.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الدولية نظرا لما يعود به عن الاقتصاديات المضيفة ونسعى من خلال هذا المبحث إلى الوقوف على ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التعرض إلى مفهومها وخصائصها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

للاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف متنوعة ومتعددة نذكر من أهمها:

تعريف صندوق النقد الدولي " يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

" وهو مساهمة أحد في شركة أجنبية بخلق فرع أو شراء كل أو جزء من شركة محلية موجودة من قبل بهدف ممارسة رقابة دائمة عليها، عكس ما يتم عند شراء أحد منهم لهدف مالي". فيما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

-إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع

-المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة

-إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر)؛

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة". كما يعرف أيضا على أنه "الاستثمار الأجنبي المباشر هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار مباشر عندما يرسى أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة ٢٠% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدراً ملحوظاً من التأثير والنفوذ على إدارة ذلك المشروع". ومن خلال التعريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وهو أنه إقامة مشروع استثماري بتكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال التعريف السابقة يمكننا استنتاج مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

١- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.

٢- يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع. ويمارس المستثمر باستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف.

٣- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة، في أن تحويل الأرباح المرتبطة بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار

٤- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم التكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

٥- كذلك اعتماد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية وتتراوح نسبة عتبة السلطة بين ١٠% و ١٠٠% فإذا كانت النسبة اقل من ١٠% فهنا تسجل محاسبيا على أنها استثمار في المحفظة (استثمار أجنبي مباشر)،

وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الإدارة. تثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال لها ما يميزها عن بعضها البعض نحاول التطرق لها بشيء من التفصيل من خلال هذا المطلب.

أولاً: الاستثمار المشترك

هو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية حيث يشارك المستثمر، المجلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً، المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأمين ومصادر وخلاف فضلاً عن تحقيق الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على خاصيتين أساسيتين هما:

- هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي للقيام بالعملية الإنتاجية.

- شراء المستثمر الأجنبي حصة من شركة محلية يؤدي على إعطاء العملية طابع الاستثمار الأجنبي المشترك ويمكن أن تكون نسبة التصويت بين الأطراف المشاركة متساوية غير أنه في كثير من الحالات تنجم خلافات عديدة، ذلك أن تباين الذهنيات بين الطرفين يشكل حاجس حقيقي، يؤدي بعض الأحيان إلى حل الشركة المشتركة وتبين السابقة في الدول المتقدمة أن ثمة شركات أمريكية أوروبية مشتركة قد بعد سنوات عدة من دخولها تحت غطاء الاستثمار المشترك. ومن مزايا المشاريع المشتركة ما يلي:

• بالنسبة للدول المضيفة:

- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية مما يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير؛

- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين مما يؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى؛

- يقدم خدمة كبرى للاقتصاد القومي للدولة المضيفة ذلك أنه يستلزم قيام الدولة المضيفة بتعبئة مواردها المحلية التي تتشارك بها مع المستثمر الأجنبي تعبئة تعري الطرف الأجنبي بالمشاركة والتوسع في مشروعات استثمارية وهذا الاجراء يضمن للدولة المضيفة أيضاً فرصة للاستخدام الأمثل لمواردها المحلية.

• بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- يساعد هذا الشكل على سرعة التعرف على طبيعة السوق وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام؛
 - تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة من التعرض لأي خطر تجاري؛
 - يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة؛
 - وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول الأسواق من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.
- أما عيوب المشاريع المشتركة فيمكن تلخيصها فيما يلي:

• بالنسبة للدول المضيفة:

- مشاكل التقييم: من المشاكل التي تنشأ في المشروعات المشتركة نجد صعوبة تقييم الأصول التي يأتي بها الشركاء.
- الشفافية: يعتبر عدم توفر البيانات الدقيقة التي يتأسس عليها التقييم من الصعوبات التي تواجه المشاريع المشتركة من بعض الدول النامية خاصة عندما تكون تلك البلدان تستخدم معايير محاسبية تختلف عن المعايير الدولية.
- مشاكل ثقافية: قد يؤدي الاختلاف في مصادر ثقافات الشركات إلى حدوث سوء تفاهم بينهم وعدم بذل جهد لفهم الثقافة المحلية، اما المديرون الأجانب فقد يرفضون بعض ممارسات المحليين وخاصة الفساد والارتشاء.

• بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

- غالبا هناك تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال من مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي للمشروع ككل، سواء من مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل، قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في سوق معين. كما ان انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

وقد تأخذ المشروعات الاستثمارية المشتركة أحد الأشكال الثلاثة الآتية:

١- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي) وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات الاستثمارية المشتركة إلى عمليات التأميم الجزئي التي قامت بها الكثير من حكومات البلدان النامية التي حصلت على استقلالها حديثا والتي أدت إلى مشاركة القطاع العام بها من ملكية المشروعات المؤمنة لذا نجد أن النوع من المشروعات المشتركة بدأ من شركات التعدين والبتروك لارتباط عمليات التأميم الجزئي في البلدان النامية بهذه الأنشطة.

٢- شركات تتوزع فيها الملكية رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة لإلزام الشركات الأجنبية ببيع جانب من أسهمها في السوق الوطنية ليشتريها القطاع الخاص الوطني.

٣- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص وقد ينشأ هذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة التأميم الجزئي مع بيع جزء من حصة القطاع العام الوطني إلى القطاع الخاص الوطني.

ويمكن القول إن معظم الشركات الأجنبية الخاصة تميل إلى تفضيل المشاركة مع المستثمر الوطني الخاص نظرا لاعتقادهم أنه أكثر استعدادا من موظفي الحكومة لعملياته الإنتاجية ومع ذلك فقد انتشر في السنوات الأخيرة مبدأ مشاركة الحكومة المضيفة للمستثمر الأجنبي الخاص، خاصة في مجالات استغلال مصادر الثروات.

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية). ويمكن تعريف الاستثمار المملوك للمستثمر الأجنبي على أنه: تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، ومن مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي ما يلي:

• بالنسبة للدول المضيفة:

تتمثل مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة في العمل على إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة. أما بالنسبة للعيوب فتتمثل في الخوف من الاحتكار والتبعية الاقتصادية والسياسية السلبية، ونظرا إلى أن هذا النوع من الاستثمار يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى ربح، عند انتقاله إلى البلدان النامية يتجه إلى الأنشطة الأكثر ربحية وليس الأنشطة التي تهدف إلى التنمية.

• بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

تتمثل المزايا في توافر الحرية الكاملة في الإدارة وكبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، أما العيوب فتتمثل في: الخوف من التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية والتدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية، ومن أهم صور الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي نجد الشركات متعددة الجنسيات:

١. تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

ويطلق عليها أيضا الشركات العابرة للقارات، حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين ومن النماذج الشائعة من هذا النوع من شركات البترول وبدائل الطاقة، شركات البتر وكيمياويات والأدوية وشركات إعادة التأمين.

٢. أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

- الضخامة: تمتاز هذه الشركات ب ضخامة حجمها والذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها رقم مبيعات هذه الشركات (رقم الأعمال) والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات أو من خلال قيمة الدخل الإجمالي لهذه الشركات.

- تنوع الأنشطة: لا تقتصر الشركة متعددة الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطبأ أحيانا بمنتجات ثانوية وعلى العكس تعدد منتجاتها وذلك من أنشطة متعددة ومتنوعة، والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا من التدني باحتمالات الخسارة فهي إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى

- الانتشار الجغرافي: حيث تنتشر في عدد كبير جدا من البلدان مع تنوع نشاطها وفروعها، تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم.

- الاعتماد على المدخرات العالمية: ويأتي ذلك من أن كل الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحد ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق.

- المزايا الاحتكارية: تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الغالب.

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية.

وتدل التجارب العملية في هذا المجال إلى أن المناطق الحرة تساعد على:

- جلب المستثمر الأجنبي وتدعيم خبرات الدولة في الحقل التكنولوجي ومن ثم جلب العملة الصعبة، إحداهن المزيدين من فرص العمل وتوفير فرص أكبر لتكوين الشباب.
- تنشيط الاقتصاد الوطني في جميع مجالاته ودمجه في الاقتصاد العالمي. إلا أن المناطق الحرة لا تخلو من بعض السلبيات، من بينها:
- زحف المؤسسات المتواجدة بالإقليم الجمركي العام للدولة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المتواجدة بها أو مناطق حرة متواجدة بدول أخرى الأمر الذي قد يغير من النسيج الاقتصادي للدولة تجارياً وصناعياً، مالياً، خدماتياً.
- صعوبة ممارسة وتتبع الضريبة داخل المنطقة الاقتصادية الحرة خاصة بدول التي لا تقرر الإعفاء الكامل لها بفعل حملة من الأسباب منها أن المؤسسة تقوم بعرض منتجاتها في الأسواق الدولية بأسعار مرتفعة في حين أن الأسعار التي تعمل بها عادة ما تكون منخفضة الأمر الذي يؤمنها من تخفيض العبء الضريبي إلى حدوده القصوى.

رابعاً: مشروعات وعمليات التجميع:

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتجاً نهائياً تام الصنع وفي بعض الحالات وخاصة الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين وصيانة التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه.

الفصل الثاني تقييم تجربة سلطنة عمان في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

في إطار الجهود المبذولة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق، عملت سلطنة عمان على تنفيذ إصلاحات تشريعية وتبين قوانين جديدة تتعلق بالاستثمار عموماً والاستثمار الأجنبي واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

المطلب الأول: الأطر القانونية للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد صدر المشرع العماني عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي، تتمثل هذه القوانين فيما يلي:

- أولاً: النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١ / ٩٦،
- ثانياً: قانون الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٦ / ٧٧،
- ثالثاً: قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٦٤ / ٧٨،
- رابعاً: قانون تنظيم وتشجيع الصناعة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١ / ٧٩،
- خامساً: قانون الأراضي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٥ / ٨٠،
- سادساً: المرسوم السلطاني رقم ٥ / ٨١، بتنظيم الانتفاع بأراضي السلطنة،

- سابعاً: قانون التجارة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٥٥ / ٩٠ ،
ثامناً: المرسوم السلطاني رقم ٥٧ / ٩٣ ، بإصدار الأحكام المنظمة للاستثمار الخليجي،
تاسعاً: قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠٢ / ٩٤ ،
عاشراً: القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٤٧ / ٩٨ ،
احدى عشر : الرسوم السلطاني رقم ٦٧ / ٢٠٠٣ ، بتطبيق قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية،
اثنى عشر : قانون (نظام) التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم
السلطاني رقم ٦١ / ٢٠٠٨ ،
ثلاثة عشر : قانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٨ / ٢٠٠٩ ،
الرابع عشر : نظام الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٣٥ /
٢٠١٢ ،
الخامس عشر : الرسوم السلطاني رقم ١١ / ٢٠١٧ بتحديد اختصاصات وزارة التجارة والصناعة واعتماد
هيكلها التنظيمي،
السادس عشر : قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٨ / ٢٠١٩ ،

المبحث الثاني: السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

سمحت (١٠٠%) ملكية اجنبية من الشركات في اكثر القطاعات ، تخفيض عدم تكافؤ ضريبة الدخل المخفض بين الشركات العمانية والاجنبية وذلك برفع النسبة الوحيدة للشركات العمانية من (٧,٥%) الى (١٢%) وتنزل النسبة للشركات الاجنبية من (١٥-٥٠%) الى (٥-٣٠%) ، كما تم اعادة تعريف الشركة الاجنبية بتلك التي يكون نسبة التملك بها (٧٠%) ملكية اجنبية بدلا من (٤٩%) ، وسمحت للشركات غير الخليجية بامتلاك البنايات وتاجير الاراضي .السماح بالملكية الاجنبية الكاملة في قطاع الخدمات وذلك بالتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

المبحث الثالث: الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سلطنة عمان.

سيتم التطرق في هذا المبحث الى تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، واهم الدول المستثمرة في سلطنة عمان، وكذلك اثار الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الاول: تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر

سيتم التطرق في هذا المطلب الى دراسة حجم تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في سلطنة عمان وتطور مخزن الاستثمارات وكذلك مقارنة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بين سلطنة عمان ودول العالم

اولاً: حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى سلطنة عمان

يوضح الجدول ١ الموالي حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٨) ، الوحدات

: مليون دولار

حجم الاستثمار الاجنبي	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
واردات السلع	٢٩,٣٠٥	١٠,١٠٠	٢٢,٧٠٠	٢٦,٤٣٥	٢٥,٤١٢
صادرات البضائع	٥٣,٢٢١	٣٩,٢٤٤	٢٥,٣٠٢	٣٢,٩٠٤	٤٦,٦٣٧
واردات الخدمات	١٠,٢٢٨	n/a	n/a	١٠,٨١١	n/a
صادرات الخدمات	٣,٠٦٦	n/a	n/a	٤,٠١٠	٠

المصدر: World Trade Organisation (WTO) ; Latest available data

تحليل حجم التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في سلطنة عمان

الاقتصاد العماني منفتح للغاية وتمثل التجارة ١٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (البنك الدولي، ٢٠١٨). تصدر السلطنة بشكل رئيسي الهيدروكربونات والبتر وكيمياويات، وفي السنوات القليلة الماضية كانت تحاول تنويع اقتصادها، مع حصة متزايدة من المنتجات الصناعية في إجمالي الصادرات. كما ينمو طلب الدولة على السلع الاستهلاكية والمعدات. ويقود الواردات الرئيسية زيوت البترول والمركبات والالكترونيات والحديد. وفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية، صدرت عمان في عام ٢٠١٨ سلعاً بقيمة إجمالية تبلغ ٤٦,٦ مليار دولار أمريكي (+ ٤١٪ مقارنة بالعام السابق)، في حين بلغت واردات السلع ٢٥,٤ مليار دولار أمريكي (-٣,٧٪). تعتبر الدولة مستورداً صافياً للخدمات وميزانها التجاري إيجابياً هيكلياً (١٨ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨)، لكنها شديدة الحساسية لتقلبات أسعار الهيدروكربونات. تمتلك الدولة العديد من الأصول التي تسهل تطوير التجارة، مثل مرافق الموانئ عالية الجودة. ومع ذلك، لا تزال الإجراءات البطيئة وقوانين العمل الصارمة عقبات كبيرة أمام التجارة. الرسوم الجمركية منخفضة نسبياً، ولا توجد العديد من الحواجز التجارية في البلاد. معظم السلع المنتجة في دول مجلس التعاون الخليجي معفاة من الرسوم الجمركية إذا كانت مصحوبة بشهادة منشأ. ومع ذلك، المشروبات الكحولية المستوردة، تخضع منتجات التبغ ولحم الخنزير لأعلى الرسوم الجمركية (١٠٠٪). تأمل الحكومة في التصديق على اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والصين واليابان، على غرار تلك التي تم التوقيع عليها مع الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٦.

الجدول ٢ يظهر مؤشرات التجارة الخارجية للاعوام (٢٠١٤-٢٠١٨) في سلطنة عمان

مؤشرات التجارة الخارجية	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
التجارة الخارجية (% الناتج الاجمالي المحلي)	١١٦,٩	١١٠,١	٩٤,٤	١٠١,٩	١٠٢,٨
الميزان التجاري (مليون دولار)	٥,٦٧٧	٩,١١٩	٦,٢٥٨	٨,٧٦٤	١٨,٠٨٥

١٠,٨٨٩	٢,٠٠٣	-١٦٢	٢,٢٩٩	١٨,٧٩٣	الميزان التجاري اضافة للخدمة (مليون دولار)
٠,١	١٣,٨	-١٢,٠	-٠,٣	-٨,٠	واردات السلع والخدمات (% التغير السنوي)
١٢,٧	٠,٣	-٢,٨	-١,٢	٠,٤	صادرات السلع والخدمات (% التغير السنوي)
٤٤,٥	٤٩,٥	٤٧,٣	٥٣,٤	٤٦,٧	واردات السلع والخدمات (% الناتج المحلي الاجمالي)
٥٨,٣	٥٢,٤	٤٧,١	٥٦,٧	٧٠,٢	صادرات السلع والخدمات (% الناتج المحلي الاجمالي)

المصدر: World Bank

ثانياً: اهم الدول المستثمرة في سلطنة عمان:

حسب الإحصائيات، تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة بقيمة ٢,٨ مليار ريال تساوي نحو ٧,٣ مليار دولار وتركزت معظم استثماراتها في نشاط استخراج النفط والغاز، تلتها دولة الإمارات بـ ٩٢٤ مليون ريال تساوي نحو ٢,٤ مليار دولار ثم الكويت وقطر ومملكة البحرين. تمتلك السلطنة العديد من المزايا السياسية الاقتصادية والبيئية لتكون مقصداً استثمارياً جاذباً لرأس المال الأجنبي. هذه المزايا تعزز ثقة المستثمر الأجنبي وتساعد على تشجيع تدفق الاستثمارات إلى السلطنة. كما أن حكومة السلطنة في مسعى دائم إلى تطوير مناخ الاستثمار ليكون بيئة تنافسية. وقد تم تحديث قانون استثمار رأس المال الأجنبي بحيث يسمح بأن يكون رأس المال الأجنبي في الشركات حتى ٧٠% من جملة المال المستثمر في معظم القطاعات. كما تصل نسبة استثمار رأس المال الأجنبي للمشاريع التي تمثل أهمية وطنية حتى ١٠٠%.

وزارة التجارة والصناعة العمانية أعلنت التعديلات التي أضيفت لمسودة قانون الاستثمار الأجنبي في السلطنة، وهي إلغاء رخص القيد الإلزامية، واشترطات الملكية المحلية العامة، والحد الأدنى لقيمة الاستثمار المقدر بـ ١٥٠ ألف ريال عُمان. وإن مسودة القانون توضح المسؤوليات التنظيمية بخصوص الاستثمارات الأجنبية لدى الحكومة وتوفر المزيد من الانفتاح. وتؤكد الوزارة أنها ستكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ القانون الجديد ونقل حوافز القانون الخاص بالضرائب والجمارك إلى حيز التنفيذ بعد المراجعة الشاملة. وبذلك تكون المسودة الحالية للقانون ستسهم في توضيح التعديلات كافة بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة. وتهدف مسودة القانون الجديد إلى وضع قواعد واضحة تتسق مع المعايير الدولية والالتزامات التي وقعت عليها السلطنة مع منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما تم تعديل قانون ضريبة الدخل دون أي معاملة تفضيلية بين الشركات المملوكة بالكامل للعمانيين والشركات الأخرى، بصرف النظر عن مدى المشاركة الأجنبية. بالإضافة إلى حزمة الحوافز. وتمتلك السلطنة مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي، ومن أبرز هذه المقومات الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوفر جملة من عوامل الإنتاج تتمثل في تواجد عدد من المناطق الصناعية المجهزة بكافة الخدمات والتسهيلات اللازمة،

إضافة الى موقعها الاستراتيجي المطل على الممرات البحرية الدولية والإقليمية، مع وجود عدد من موانئ التصدير. إضافة إلى أن السلطنة تتبع سياسة اقتصاد السوق وتعمل الحكومة على تحديث القوانين والتشريعات لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم. وتوفر البنية الأساسية من طرق ومرافق وموانئ ووسائل اتصال كافة متطلبات الاستثمارات الصناعية أو اللوجستية والخدمية. وان البنية الأساسية في السلطنة في تطوير دائم لتلبية إقامة مشاريع التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية للمشاركة بدور فعال في عملية تنويع مصادر الدخل القومي. كما أن قانون العمل العماني في تطوّر ومواكبة دائمين لتلبية متطلبات سوق العمل والشركات المحلية والأجنبية بما تحتاج إليه من الموارد البشرية. من الامتيازات الأخرى التي تتمتع بها السلطنة حرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى السلطنة وحرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك في إطار القانون. وحرية التحويل للعملة الأجنبية وثبات سعر الصرف للعملة باعتبار أن الريال العماني مرتبط بسعر صرف محدد بالدولار الأمريكي.

أما أهم مناطق الاستثمار في السلطنة فإنها موزعة على امتداد الرقعة الجغرافية للبلد:

***منطقة الدقم الاقتصادية:** تعتبر منطقة الدقم الاقتصادية من المناطق الاستثمارية الحديثة في السلطنة تتوفر بها عدد من فرص الاستثمارية الكبيرة. وفي إطار هذا الغرض استثمرت حكومة سلطنة عمان مبالغ مالية طائلة ونفذت العديد من المشاريع الاستراتيجية لإطلاق الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة بما في ذلك: ميناء تجاري متعدد الأغراض، حوض جاف حديث يشكل مرفقا لصيانة السفن، ومحطة توليد الكهرباء، وتحلية المياه والعديد من الطرق التي تربطها.

وتقدم هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حزمة متكاملة من الحوافز والمزايا والتسهيلات التي تم إعدادها وفقا لمتطلبات الشركات الكبرى وبعد دراسة متأنية لما تقدمه المناطق الاقتصادية الأخرى في العالم وطبيعة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمشروعات المخطط تنفيذها بها. وتتضمن هذه الحوافز الإعفاء من الضرائب لمدة تصل إلى (٣٠) سنة ميلادية من تاريخ بدء النشاط قابلة للتجديد لمدد مماثلة، ولا يسري هذا الإعفاء على المصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين وإعادة التأمين والمشروعات العاملة في مجال تقديم خدمات الاتصالات، والشركات والمؤسسات العاملة في مجال النقل البري ما لم تكن مسجلة لدى الهيئة وتمارس نشاطها بصفة دائمة داخل حدود الهيئة.

***منطقة صحار الصناعية:** تعتبر منطقة صحار الصناعية من المناطق الصناعية الجاذبة للاستثمار نظرا لما تتمتع به من توفر التسهيلات والمزايا الجيدة الملائمة لاحتضان اي مشروع قد يرتبط بشكل مباشر بالمشاريع الصناعية.

وتعد منطقة صحار الصناعية إحدى المناطق التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية التي تم افتتاحها في السادس عشر من نوفمبر ١٩٩٢م وتبعد حوالي ٢٢٠ كيلو مترا عن مسقط وحوالي ١٨٠ كيلو مترا عن مدينة دبي وحوالي ١٠٠ كيلو متر عن محافظة البريمي مما يؤكد أهمية موقعها وتوسطها بين أسواق مهمة يجعل منها منطقة ذات أهمية خاصة. كما يسهل الوصول للمنطقة عبر طريق الباطنة المزدوج علاوة على توسطها ووقوعها بين موانئ عديدة محلية وخليجية الأمر الذي يوفر مرونة وسهولة نقل البضائع من وإلى الأسواق الرئيسية داخليا وخارجيا،

كما أن وقوع المنطقة بمحاذاة طريق مسقط الباطنة وقربها من ميناء صحار الصناعي اكسبها وضعية متميزة جعلها محط أنظار المستثمرين الخارجيين والمحليين. و تبلغ المساحة الإجمالية للمنطقة الصناعية صحار واحدا وعشرين مليون متر مربع تقريبا وتعتبر من اكبر المناطق الصناعية والأكثر نموا في السلطنة لتمتعها بالعديد من المزايا و يعتبر موقع المنطقة الصناعية من أهم العناصر الجاذبة للاستثمارات الصناعية حيث تقع بالقرب من ميناء صحار الصناعي وبمسافة لا تتجاوز (٦) كم ويضاف إلى ذلك المباشرة بتنفيذ مطار صحار والذي يبعد عن المنطقة اقل من ٢٠ كم. وقبل كل ما تقدم فإن السلطنة تعتبر البلد الآمن المستقر الذي يتمتع المستثمر الأجنبي بحماية القوانين الضامنة لحقوقه.

الجدول (٣ ، ٤) الدول الشريكة من العملاء الرئيسيين في سلطنة عمان (الصادرات) (% ٢٠١٨ والمنتجات

الجدول (٥ ، ٦) الدول الشريكة من الموردين والمنتجات في سلطنة عمان (الواردات) (% ٢٠١٨.

٢٠١٨	الموردين – (الواردات) (%)
%٤٥,٩	الامارات العربية المتحدة
%٥,٩	الصين
%٤,٤	الهند
%٣,٥	دولة قطر
%٣,٢	المملكة العربية السعودية
%٣,٢	الولايات المتحدة الامريكية
%٢,٤	المانيا
%٢,٣	البرازيل
%٢,٣	إيران
%٢,٣	ايطاليا

٢٠١٨	العملاء – (الصادرات) (%)
%٦,٩	الامارات العربية المتحدة
%٤,٣	دولة قطر
%٤,٠	المملكة العربية السعودية
%٢,٦	الهند
%١,٩	الصين
%١,٥	الولايات المتحدة الامريكية
%١,٤	اليمن
%١,٠	إيران
%٠,٩	الكويت
%٠,٩	باكستان

الجدول (٥) الدول الشريكة من الموردين

الجدول (٣) الدول الشريكة من العملاء

مليار دولار أمريكي من المنتجات المستوردة في 2018 25.8	
... زيوت وزيوت بترولية مستخلصة من البيتومين	5.0%
... السيارات والسيارات الأخرى بشكل رئيسي	4.8%
... أجهزة الإرسال الهلثي	2.6%
منتجات نصف مصنعة من حديد أو صلب غير سبائكي	2.2%
... خامات حديد ومركزاتها ، بما في ذلك حديد مشوي	2.1%
... صناديق ومحابس وصمامات وأجهزة مماثلة	1.9%
المنتجات الحديدية التي تم الحصول عليها عن طريق الاختزال ... المباتر	1.9%
... الطائرات النفاثة والمراوح التوربينية والغازات الأخرى	1.6%
... حليب وقشدة مركزة أو محتوية على	1.5%
... الذهب ، مرفوع مطليه بالذهب مع البلاتين	1.5%

تم تصدير 41.8 مليار دولار أمريكي من المنتجات في عام 2018	
... زيوت وزيوت بترولية مستخلصة من البيتومين	48.1%
غاز البترول وهيدروكربونات غازية أخرى	10.8%
... زيوت وزيوت بترولية مستخلصة من البيتومين	10.4%
الهيدروكربونات الحفوية	1.8%
... الأسمدة المعنوية أو الكيميائية النيتروجينية (باستثناء	1.7%
... قضبان وعبدان ، من حديد أو صلب غير سبائكي ، غير	1.4%
منتجات نصف مصنعة من حديد أو صلب غير سبائكي	1.4%
... خامات حديد ومركزاتها ، بما في ذلك حديد مشوي	1.3%
... الكحولات الحفوية ومولداها المهلجنة	1.2%
المليوم غير مشغول	1.1%

الجدول (٦) منتجات الواردات ٢٠١٨ ٢٠١٨

الجدول (٤) منتجات الصادرات ٢٠١٨

المصدر: Comtrade، 2020.

الفصل الثالث: تقييم المناخ الاستثماري في سلطنة عمان

من اجل تقييم المناخ الاستثماري في سلطنة عمان سيتم التطرق في هذا المبحث الي أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار والى اهم المعوقات التي تقف امام جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو سلطنة عمان.

المطلب الاول: تصنيف سلطنة عمان في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

توجد لعدد من المؤشرة الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الاعمال الدوليين الى الاوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الاجنبي ويلحظ المتتبع لهذا المجال ان هناك عددا متناميا من هذه المؤشرات وسوف ندرج اهم المؤشرات المعتمد من طرف المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الاجنبي وتصنيف سلطنة عمان فيها.

اولا: مؤشر سهولة أداء الاعمال:

يصدر مؤشر سهولة اداء الاعمال سنوي من البنك الدولية وذلك منذ سنة ٢٠٠٣ كما يغطي اقتصاديات ١٨٣ بلد عبر العالم ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية على الاوضاع الاقتصادية وبدوره يتكون مؤشر سهولة اداء الاعمال من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشمل على ما يلي:

بدء المشروع التعامل مع التراخيص تضيف العمال تسجيل الملكية الحصول على القروض حماية المستثمرين دفع الضرائب التجارية عبر الحدود تنفيذ العقود واغلاق المشروع.

الترتيب العالمي لأداء الأعمال (٢٠١٤-٢٠١٨)، (سلطنة عمان)

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الترتيب في مؤشرات سهولة اداء الاعمال	٤٧	٦٦	٧٠	٦٦	٧١

المصدر: مؤشر سهولة اداء الاعمال العالمي.

حصلت السلطنة على المركز الرابع عربياً في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٨ الذي أصدره البنك الدولي. وحصلت السلطنة على المركز الأول عربياً في المؤشر الفرعي لبدء النشاط التجاري، وهو واحد من أهم المؤشرات التي ركز عليها تقرير البنك الدولي والمركز الثامن في مؤشر استخراج تراخيص البناء والمركز الخامس في مؤشر الحصول على الكهرباء. وحازت السلطنة على المركز ٧١ عالمياً.

ثانياً: مؤشر التنافسية العالمية:

يعتبر هذا المؤشر واحد من اهم وأبرز المؤشرات انتشارا يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتمد هذا المؤشر على عدد من المحددات لقياس القدرة التنافسية للدول، تدور في مجملها حول تقييم حزمة من السياسات الاقتصادية والمؤسسية المساندة لعملية التنمية الاقتصادية على المدى المتوسط حيث يعتمد هذا المؤشر على تحليل اقتصاد القطر من خلال ثلاثة أركان أساسية:

- البيئة الاقتصادية الكلية (معدل النمو، التضخم، الأداء المصرفي)؛
- كفاءة المؤسسات العامة والأجهزة الحكومية وفعالية النظام القانوني وموقعه من حماية الملكية الفكرية والتطور التكنولوجي.

دليل المؤشر:

يتراوح من ١ الى ٧ درجات بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط على مستوى اعلى من التنافسية، ولقد تضمن مؤشر التنافسية العالمي (٢٠١٢/٢٠١١) ٢١ دولة عربية من أصل ١٤٤ شملها المؤشر، وقد احتلت سلطنة عمان المرتبة ٦٢ عالمياً عام ٢٠١٨.

الجدول رقم (٧) يظهر الترتيب في مؤشرات التنافسية العالمية (٢٠١٤-٢٠١٨) سلطنة عمان

السنوات	٢٠١٤-٢٠١٥	٢٠١٥-٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠١٨
الترتيب في مؤشرات التنافسية العالمية	٤٦	٦٢	٦٦	٦٢

المصدر: مؤشر التنافسية

ثالثاً: مؤشرات الفساد والشفافية " مدركات الفساد ":

يدرس هذا المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافة الدولية، اوضاع الاجهزة المؤسسة والحكومة من حيث مستوى الفساد والشفافة فيعملها حيث يعرف الفساد على انه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من اجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة، ولقد بدا العمل بهذا المؤشر منذ ١٩٥٥، وهو عبارة عن ملخص لجملة استفتاءات والتي تعكس اراء الأكاديميين ورجال الاعمال ومحلي المخاطر في البلدان متعددة. وكان المؤشر يقيم الدول على مقياس من ٠ الى ١٠ نقاط، فالدولة التي تحصل على ١٠ نقاط هي الدولة التي تتمتع بالشفافية الكاملة ومن ثم لا مكان للفساد فيها، اما الدولة التي تحصل على اقل من نقطة واحدة فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتنخفض فيها معدلات الشفافية بشكل كبير وقد تكاد تنعدم اما في سنة ٢٠١٢ فقد اتبعت مؤسسة الشفافية الدولية طريقة جديدة لاحتساب مدركات الفساد باعتبار النقاط من ١٠٠ تكون خالية من الفساد وكلما اقتربت الدولة من الصفر ارتفاع الفساد فيها، ويغطي التقرير ١٧٥ دولة العالم منها ٥٢ دولة حصلت على ٥٠ نقطة واكثر والباقي وعددها ١٢٣ دولة وهي اغلبية هذه الدول حصلت على اقل من ٥٠ نقطة.

احتلت سلطنة عُمان المرتبة ٥٣ عالمياً بمؤشر الشفافية ومكافحة الفساد لعام ٢٠١٨، والذي يشمل ١٨٠ دولة. ووفقاً للتقرير السنوي الصادر، اليوم الثلاثاء، عن منظمة الشفافية الدولية، ارتفعت السلطنة ٨ درجات في قيمة المؤشر، لتتقدم ١٥ مركزاً على مستوى العالم، وتأتي في المركز الثالث عربياً. وحصلت السلطنة على ٥٢ نقطة من مجموع ١٠٠ نقطة ضمن هذا المؤشر للعام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٤٤ درجة للعام ٢٠١٧. ويقاس المؤشر مستويات النزاهة سنوياً في مختلف دول العالم، وكلما اقترب المؤشر من صفر كلما دل على أن تلك الدولة أكثر فساداً، وكلما اقترب من ١٠٠ كلما عكس ذلك زيادة نزاهتها.

الجدول ٨ الاتي مؤشرات الفساد والشفافية في سلطنة عمان (٢٠١٤-٢٠١٨)

السنوات	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
الترتيب مؤشرات الفساد والشفافية	٦٤	٦٠	٦٤	٦٨	٥٣

المصدر: مؤشر الفساد والشفافية العالمي

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان

تحاول سلطنة عمان جاهدة تشجيع الاستثمار المحلي وجلب رأس المال الأجنبي للاستثمار في السلطنة، حيث أقيمت خلال الفترة الفائزة العديد من الندوات وحلقات العمل الداعية إلى تسهيل إجراءات الاستثمار في السلطنة. وبالرغم من السير قدما في إنجاز البنية الأساسية المحفزة للاستثمار فإن الاستثمار في السلطنة لا يزال دون الطموح ولا يعكس مؤهلاتها التي تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي

١- البيروقراطية: أبرز التحديات التي تواجه الاستثمار في السلطنة، إن البيروقراطية في القطاع العام تقع في مقدمة معوقات الاستثمار في السلطنة. أنه بالرغم من كثرة التوصيات والقرارات التي تدعو إلى تبسيط الإجراءات فإنها ما زالت معقدة وتطلب مراجعات مستمرة للحصول على تلك التراخيص مما جعلها عرضة للمحسوبية والواسطة وليس جدية الطلب ومدى فائدته للسلطنة ومساهمته في تنويع مصادر الدخل، ضرورة أن تكون الإجراءات الحكومية والتراخيص مربوطة بمدد زمنية لا تتجاوزها ويتم الرد خلالها وإن حصل هناك أي تأخر تتعرض الجهة صاحبة التراخيص والموظفين القائمين عليها للمساءلة القانونية. قانون العمل ونسب التعمين وبين البادي أن قانون العمل ونسب التعمين هي من معوقات الاستثمار في السلطنة حيث إنها لا تراعي فوارق الإنتاجية في التوظيف والعلوات ذلك أن نسب التعمين غير مربوطة بالتعليم والتدريب كما أن العلوات محددة نسبها في القانون، ما يساوي بين الموظف المجتهد والمتكاسل. واختتم البادي حديثه بالتأكيد على ضرورة التعامل مع الاستثمارات المحلية وكذلك رأس المال الأجنبي بمرونة أكبر إذا ما أردنا جلب استثمارات حقيقية وتحقيق عوائد كبيرة منها. محطة واحدة.

٢- مركزية في إدارة الاقتصاد: عدم وجود أهداف اقتصادية معلنة في شكل محددات لكل قطاع لإنجاز الخطة الاقتصادية السنوية والخمسية بشكل متكامل ومتجانس بين القطاعات والجهات المعنية وذلك سعيا لتحقيقها كل بحسب اختصاصه وبما يمتلكه من أدوات. والسعي إلى ضرورة إيجاد مركزية في إدارة الاقتصاد إذا ما أرادت الحكومة زيادة وتيرة الاستثمار في السلطنة بحيث يتم إيجاد جهة واحدة تتولى التخطيط الاقتصادي وتتولى الإشراف على تنفيذ جميع الخطط الاقتصادية بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من فتح باب الاستثمار سواء الداخلي أو الخارجي.

٣- ضبابية التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في هذا المجال.

٤- وجود ثغرات قانونية بحاجة إلى إعادة دراستها وتقويمها بما يخدم الصالح العام لجميع الأطراف.

٥- ضرورة المتابعة الدقيقة للجهات الرقابية والتنفيذية ذات الصلة.

٦- السعي لقطع المنافذ التي قد تقحم الاستثمار الحقيقي نحو المثالية والتصنع والاستغلال الوهمي.

٧- غياب المرجعية القانونية والمؤسسية لهذا القطاع.

٨- بطأ وعدم وضوح الإجراءات الإدارية والتنسيقية والدعم للمستثمر مما يكون سببا في هروب رؤوس الأموال من السلطنة.

٩- الحاجة إلى قاعدة البيانات المفتوحة للجميع حتى يُقدم باستثماراته بأريحية واطمئنان. وفي الختام فإن التركيز على هذه النقاط وما يتصل بهذا القطاع يبني جسراً حقيقياً للنمو الاقتصادي الواعد، ويعمل على تسهيل تحقيق رؤية عمان ٢٠٤٠ وفتح فرص وظيفية للشباب، علاوة على تقليل الاعتماد على المصدر الناضب وفتح منابع مالية واقتصادية دائمة، أظف إلى أنه يخلق من عُمان حاضنة الاقتصاد العربي والعالمي كما كانت ولا تزال حاضنة للسلام العالمي.

النتائج:

- ١- الاستثمار هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه المباشر بتكوين رأسمالي وزيادة قدرات الاقتصاد الوطني للإنتاج والتطوير.
- ٢- قطاع الخدمات (النقل والاتصالات، الإعلام.... الخ) من أكثر قطاع مرغوبة لدي المستثمرين نسبة لقل مخاطرته.
- ٣- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر مصدر للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول المضيفة ومصدر لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة إلى الدول المضيفة وخلق علاقات جديدة من رجال الأعمال وخلق علاقات مع الدول الأم.
- ٤- أن تعديل قوانين الاستثمار يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

التوصيات

- ١- التركيز على القطاعات المساهمة في خلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا ودعم العملية الإنتاجية، وخلق بيئة تنافسية، بما يسهم في تحقيق الأهداف المنشودة.
- ٢- السعي إلى تنويع الصادرات غير النفطية، وإزالة العقبات والقيود التي تواجه التجارة الخارجية إن وجدت، فيما أشارت النتائج إلى التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي، بينما جاءت صياغة سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة تؤدي إلى جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى الأنشطة الأكثر كفاءة وذات القيمة المضافة ثالث التوصيات.
- ٣- أهمية بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تحسين مستوى البنية التحتية، والتي أشارت نتائج الدراسة إلى تأثيرها الإيجابي من رفع مستوى النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ٤- الاستمرار في تطوير الشمول المالي ومتطلبات التمويل على أساس الجدوى الاقتصادية؛ ليسهم في جذب الائتمان المصرفي، مع محاولة تحفيز الائتمان في قطاعات تسهم في توفير فرص عمل للسعوديين، وخلق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي،

الخاتمة

نظرا لوفرة رؤوس الأموال في سلطنة عمان بفضل ارتفاع أسعار النفط، فإنها ليست في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار فيها، بل تحتاج إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب كناقل للتكنولوجيا الجديدة، الخبرات الإدارية، خدمات التوزيع، ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية. إذا رغبت سلطنة عمان في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الأدلة التجريبية، سواء كانت دراسات الاقتصاد القياسي أو مسوح المستثمرين، تشير إلى حاجتها لتحسين البنية التحتية، تبسيط القوانين والتشريعات، تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، تقوية استقرار الاقتصاد الكلي، إنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع. إن نظام بيئة الأعمال في سلطنة عمان والذي تهيمن عليه الشركات العائلية، يعني أن المعاملات المالية ليست تعامل دائما بالشفافية المطلوبة ولذلك لا يتم تسجيلها رسميا كتدفقات استثمارات أجنبية مباشرة عندما تكون كذلك. هذا بالإضافة إلى ضعف قاعدة البيانات الوطنية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المصادر العربية:

- ١- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ٢٠٠٣
- ٢- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ٢٠٠٣
- ٣- أميرة حسب الله، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) (الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥،
- ٤- محمد مسعود خليفة الثعلب، خالد علي أحمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرء، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، الشارقة، ٢٠٠٦
- ٥- لبنى حبري، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠١٠-٢٠١١
- ٦- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨،
- ٧- كريم نعمة، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.ulum.nl/b97.html>
- ٨- أنور عبد الخالق، محمد عباس، المناطق الحرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر، ١٩٧٨،
- ٩- <https://qanoon.om/p/2019/rd2019050>

- ١٠- عبد السلام، رضا محمد (٢٠٠٢م) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المنصورة، مصر، دار السلام للطباعة والنشر،
- ١١- عبدالمطلب عبدالحميد (١٩٩٨م) "مدى فعالية الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الثاني، المجلد السادس، ديسمبر.
- ١٢- <https://www.ncsi.gov.om/Pages/NCSI.aspx>

المصادر الاجنبية

- 1-Chainais François, La mondialisation du capital, édition syros, collection Aleternatives économique, Paris, 1994, p 43
- 2- World Trade Organisation
- 3- <https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2017-2018>

جميع الحقوق محفوظة © 2020، د/ علي عماد محمد ازهر، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)